الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

09 **فبراير** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

«حقوق الإنسان": لمستهلك الكهرباء تعويض مالي في حال عدم معالجة شكوى الفاتورة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 27 جماد ثاني 1442هـ - 09 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1868706

أكدت هيئة حقوق الإنسان أنه في مايتعلق بمستهلكين الكهرباء يحق لهم تعويض مالي مالم يتم معالجة شكواهم المتعلقة بالفواتير خلال 15 يوم عمل، ويمكنهم تقديم الشكوى من خلال منصة هيئة حقوق الأنسان، جاء ذلك من خلال تغريدة غردة بها الهيئة بحسابها في " تويتر."وقالت أن هناك عدد من الحالات التي يستحق فيها المستهلك تعويضا ماليا، وهي في حال عدم إيصال الكهرباء للمنشأة الجديدة خلال 40 يوم عمل من تاريخ السداد، و عدم توصيل الخدمة للمستهلك الحالي خلال 5 أيام عمل، و عدم إعادة الكهرباء بعد الانقطاع خلال 24 ساعة في الأوضاع العادية، أيضا عدم إعادة الكهرباء بعد السداد 3 ساعات للمناطق الحضرية و5 للمناطق الريفية.ونوهت انه يستحق العميل تعويضا ماليا في حال تكرار انقطاعات الكهرباء خلال السنة كل انقطاع يزيد عن 4 ساعات، كما إنه يستحق تعويضا في حالة عدم اشعاره قبل 48 ساعة من انقطاع الكهرباء المخطط له.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

حوافز وتسهيلات لتوطين الوظائف القيادية والتنفيذية في القطاع الخاص

توصيات لسعودة الوظائف.. ودعم الجمعيات الأهلية

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 27 جماد ثاني 1442هـ - 09 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1868860

وافق مجلس الشورى على تعديل نظام الحماية من الإيذاء، ونظام حماية الطفل، وأقر في شأن آخر توصيات على التقرير السنوي لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ودراسة منح حوافز وتسهيلات لمنشآت القطاع الخاص الأعلى نسباً في الاستثمار في رأس المال البشري السعودي، والمناطق الأقل نمواً، وفي توطين الوظائف القيادية والتنفيذية، وذلك بالتعاون مع الوزارات المعنية بكل قطاع، إضافةً إلى توضيح خطتها بالأرقام للإسهام في مكافحة البطالة، وطالبها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة القيام بما يكفل توفير الحماية للأطفال حديثي الولادة (مجهولي الهوية) من أي خطر قد يتعرضون له، وهي توصية إضافية لعضو المجلس حسين الشريف أخذت لجنة الإدارة بمضمونها.

حماية حديثي الولادة «مجهولي الهوية».. وإحلال خريجي القانون والأنظمة محل الأجانب

كما دعا المجلس وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى إحلال الحاصلين على مؤهلات القانون والحقوق والأنظمة محل المتعاقدين الأجانب في القطاعين العام والخاص، وهي توصية إضافية تقدم بها العضو ناصح البقمي، وصوت أعضاء المجلس لصالح إقرار توصية للعضو رائدة أبونيان طالبت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بدراسة حساب العاملين بنظام العمل المرن في نسب التوطين المحتسبة في برنامج نطاقات لدى أكثر من كيان (منشأة) في نفس الوقت وذلك تشجيعاً للقطاع الخاص على توظيف السعوديين بهذا النظام.

كما أكد الشورى ضرورة قيام وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بتقييم فعالية الأداء للقطاع غير الربحي وفق خطة محددة، ودعاها إلى توضيح خطة ومستهدفات صندوق دعم الجمعيات لتمكين ودعم الجمعيات الأهلية وتطوير أعمالها، ودعم برامجها لخدمة الفئات المستفيدة منها في ضوء التوسع المستقبلي المتوقع في هذا القطاع.

وفي قرار آخر بشأن التقرير السنوي لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية للعام المالي 40-1441، طالب المجلس الوزارة بتقديم خطةٍ محددةٍ من حيث الزمان والعدد بخصوص شغل الوظائف المشغولة بغير السعوديين، وتقييم الاحتياج الفعلي لمناطق المملكة من خدمات قطاع التنمية مقارنةً بالخدمات الفعلية التي تقدمها الوزارة، إضافة إلى إيجاد برامج مكثفة لتوعية المواطنين بالخدمات التي تقدمها وسبل الحصول عليها، وتقييم مدى وصول هذه الخدمات لكافة مناطق المملكة.

وحث قرار للشورى وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على الإسراع في تطوير استراتيجية لقطاع التنمية الاجتماعية ترتكز على ما أنجز سابقاً في القطاع وهيكلة الجهات ذات العلاقة بقطاع التنمية الاجتماعية والتشاركية بين الأجهزة الحكومية وبما ينسجم مع رؤية المملكة وبرامجها من جهة وبما يدعم ويمكن الأسر المستفيدة من خدمات التنمية الاجتماعية من جهة أخرى، وهي توصية لعضو المجلس فهد التخيفي.

سيرسخ إرادة المرأة في عقود الزواج

وزير العدل: مشروع نظام الأحوال الشخصية الجديد سيحدد سناً أدنى للزواج

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 27 جماد ثاني 1442هـ - 09 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1868797

أكد وزير العدل، وليد الصمعاني، أن مشروع الأنظمة الجديدة سيرسخ إرادة المرأة في عقود الزواج، كما أن مشروع نظام الأحوال الشخصية الجديد سيحدد سنًّا أدنى للزواج.

وأضاف وزير العدل، في تصريحات فضائية اليوم الاثنين، أن مشروع نظام العقوبات على حصر نطاق العقوبة في الأفعال المنصوص عليها، كما أنه سينص على منع التجريم إلا بنص نظامي.

وتابع الصمعاني أن مشروع الأنظمة الجديدة يقضي بحصر دور المحاكم في تطبيق النص النظامي، كما أن مشروع نظام الأحوال الشخصية الجديد سيعنى بحقوق الطفل ومصالحه.

وقد أعلن ولي العهد، الأمير محمد بن سلمان، عن تطوير منظومة التشريعات المتخصصة (مشروع نظام الأحوال الشخصية، ومشروع نظام المعاملات المدنية، ومشروع النظام الجزائي للعقوبات التعزيرية، ومشروع نظام الإثبات).

وأشار ولي العهد إلى أن "عدم وجود هذه التشريعات أدّى إلى تباينٍ في الأحكام وعدم وضوح في القواعد الحاكمة للوقائع والممارسات؛ ما أدّى لطول أمد التقاضي الذي لا يستند إلى نصوص نظامية، علاوة على ما سبَّبهُ ذلك من عدم وجود إطار قانوني واضح للأفراد وقطاع الأعمال في بناء التزاماتهم.

كما أكد ولي العهد الأمير محمد بن سلمان أن المملكة تسير وفق خطوات جادّة في السنوات الأخيرة نحو تطوير البيئة التشريعية، من خلال استحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق وتُرسِّخ مبادئ العدالة والشفافية وحماية حقوق الإنسان وتحقّق التنمية الشاملة، وتعزّز تنافسية المملكة عالميًّا من خلال مرجعياتٍ مؤسسيةٍ إجرائيةٍ وموضوعيةٍ واضحةٍ ومحددةٍ.

وأضاف الأمير محمد بن سلمان: "لقد كان ذلك مؤلمًا للعديد من الأفراد والأسر، لاسيما للمرأة، ومكّن البعض من التنصل من مسؤولياته، الأمر الذي لن يتكرر في حال إقرار هذه الأنظمة وفق الإجراءات النظامية."

وأكد ولي العهد أنَّ مشروع نظام الأحوال الشخصية الذي يجري استكمال دراسته يُعدُّ أحد أربعة مشروعات أنظمة تعمل الجهات ذات العلاقة على إعدادها، مبيّنًا أنها ستُحال إلى مجلس الوزراء وأجهزته؛ لدراستها ومراجعتها وفق الأصول التشريعية؛ تمهيدًا لإحالتها إلى مجلس الشورى وفقًا لنظامه، ومن ثم إصدارها وفقًا للأصول النظامية المتبعة في هذا الشأن.

ولي العهد يعلن عن تطوير منظومة التشريعات المتخصصة ضمان الحقوق وتعزيز تنافسية المملكة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 27 جماد ثاني 1442هـ - 09 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1868872

أكد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد -حفظه الله- أن المملكة العربية السعودية تسير وفق خطوات جادّة في السنوات الأخيرة نحو تطوير البيئة التشريعية، من خلال استحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق وتُرسِّخ مبادئ العدالة والشفافية وحماية حقوق الإنسان وتحقّق التنمية الشاملة، وتعزّز تنافسية المملكة عالمياً من خلال مرجعياتٍ مؤسسيةٍ إجرائيةٍ وموضوعيةٍ واضحةٍ ومحددةٍ.

الأمير محمد بن سلمان: عدم وجود تشريعات واضحة كان مؤلماً للأفراد والأسر

وبين سموه أن مشروع نظام الأحوال الشخصية الذي يجري استكمال دراسته يُعدُّ أحد أربعة مشروعات أنظمة تعمل الجهات ذات العلاقة على إعدادها، مبيّنًا سموه أنها ستُحال إلى مجلس الوزراء وأجهزته؛ لدراستها ومراجعتها وفق الأصول التشريعية؛ تمهيدًا لإحالتها إلى مجلس الشورى وفقًا لنظامه، ومن ثم إصدارها وفقاً للأصول النظامية المتبعة في هذا الشأن.

وأعلن سمو ولي العهد أن مشروع نظام الأحوال الشخصية، ومشروع نظام المعاملات المدنية، ومشروع النظام الجزائي للعقوبات التعزيرية، ومشروع نظام الإثبات، "ستُمثِّلُ موجة جديدة من الإصلاحات، التي ستُسهم في إمكانية التنبؤ بالأحكام ورفع مستوى النزاهة وكفاءة أداء الأجهزة العدلية وزيادة موثوقية الإجراءات وآليات الرقابة، كونها ركيزة أساسية لتحقيق مبادئ العدالة التي تفرض وضوحَ حدود المسؤولية، واستقرار المرجعية النظامية بما يحدّ من الفردية في إصدار الأحكام."

وأشار سمو ولي العهد إلى أن "عدم وجود هذه التشريعات أدّى إلى تباينٍ في الأحكام وعدم وضوح في القواعد الحاكمة للوقائع والممارسات، ما أدّى لطول أمد التقاضي الذي لا يستند إلى نصوص نظامية، علاوة على ما سبَّبهُ ذلك من عدم وجود إطار قانوني واضح للأفراد وقطاع الأعمال في بناء التزاماتهم."

وأضاف سموه "لقد كان ذلك مؤلماً للعديد من الأفراد والأسر، لا سيما للمرأة، ومكّن البعض من التنصل من مسؤولياته، الأمر الذي لن يتكرر في حال إقرار هذه الأنظمة وفق الإجراءات النظامية."

وأبان سموه أنه قد أُعِدَّ قبل سنوات ما عرف باسم (مشروع مدونة الأحكام القضائية)، واتضح بعد الدراسة أنها لا تفي باحتياجات المجتمع وتطلعاته، ولذا رُئي إعداد مشروعات تلك الأنظمة الأربعة، مع الأخذ فيها بأحدث التوجهات القانونية والممارسات القضائية الدولية الحديثة، بما لا يتعارض مع الأحكام الشرعية، ويراعي التزامات المملكة فيما يخصُّ المواثيق والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها، مشيراً سموه إلى أن عملية تطوير المنظومة التشريعية مستمرة في المملكة، وستصدر هذه التشريعات تباعًا خلال هذا العام بإذن الله.

وفي ختام تصريحه، رفع صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله-، شكره لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -أيده الله- على توجيهاته الكريمة وحرصه الدائم على ضمان حقوق المواطنين والمقيمين ورعاية مصالح كل من هُم على أرض المملكة العربية السعودية.

830ألف طالب ينتظمون في المدارس الأهلية ٠عن بُعد«

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 27 جماد ثاني 1442هـ - 09 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/718066

علي المالكي - الطائف

بلغ عدد الطلاب والطالبات المنتظمين في الحضور للمنصّات الرقمية في المدارس الأهلية والعالمية خلال الفصل الدراسي الثاني 830.613 طالباً وطالبةً، من بينهم 3.138 طالباً وطالبةً من التربية الخاصة.

وأوضحت وكيل وزارة التعليم للتعليم الأهلي عواطف الحارثي أن الوزارة مستمرة في تقديم الدعم لـ 7.052 مدرسة أهلية وعالمية في جميع المناطق والمحافظات لضمان سير العملية التعليمية عن بُعد في ظل تداعيات جائحة كورونا، مشيرةً إلى أن الوزارة أتاحت للمدارس الأهلية والعالمية الاستفادة من منصّة مدرستي، حيث يستفيد منها 69.799 طالباً وطالبةً.

وأفادت أن العملية التعليمية في المدارس الأهلية والخاصة مستمرة من خلال 74.014 معلمًا ومعلمةً، كما سجّلت الوزارة 2.535 زيارة إشرافية خلال الفترة الماضية، فيما يواصل 687 طالبًا وطالبةً من التربية الخاصة حضورهم إلى المدارس خلال أيام الأسبوع؛ وفقاً لطبيعة كل حالة، ووفق الإجراءات الاحترازية لضمان سلامتهم.

وأشارت الحارثي إلى أن وزارة التعليم تتابع عمليات انتظام العملية التعليمية في التعليم الأهلي والعالمي «عن بُعد» خلال الفصل الدراسي الثاني، وتسجيل دخول الطلبة بشكل سلس وميسّر في المنصات الرقمية المتاحة، وتفاعلهم في الفصول الافتراضية مع معلميهم وفق الجداول والخطة الدراسية، مؤكدةً على أهمية تضافر الجهود بين المدرسة وأولياء الأمور والمعلمين والمعلمات لتعزيز نواتج التعلّم.

4وزراء فقط يتواصلون بـ٠شكل مباشر" مع المواطنين

جولة افتراضية لـ ٠ المدينة " تكشف الحقيقة

المصدر: جريدة المدينة 27 جماد ثاني 1442هـ - 09 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/718067

سعيد الزهراني - الطائف

كشفت جولة قامت بها «المدينة» على مواقع الوزارات عن عدم وجود تواصل مع الجمهور من قبل غالبية الوزراء، حيث اكتفت أغلب الوزارات بمراكز الاتصال بها دون فتح نوافذ تواصل مباشر مع الوزراء لاستقبال الاقتراحات أو الشكاوى المباشرة خصوصًا أن بعض مراكز الاتصال لايمكن أن تقوم بالدور المطلوب في بعض الأوقات لأمور قد تكون خارج صلاحيات تلك المراكز.

كما أن وجود نافذة اتصال مع الوزراء من شأنه العمل على اكتشاف أي مخالفات اوقصور داخل الوزارة أو فروعها،إضافة إلى أهمية الاتصال المباشر مع أصحاب الصلاحيات.

ووضعت بعض الوزارات شروطًا للتواصل مع الوزراء. الغريب أن 4 وزراء فقط تم الإعلان عن وسيلة التواصل بهم بشكل مباشر، فيما اكتفت بقية الوزارات بمراكز الاتصالات لديها.

«الشورى» يسأل "الموارد البشرية": ما مبررات عدم تنفيذ "مبادرة التحول" ؟

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 27 جماد ثاني 1442هـ - 09 فبراير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2057529

وافق مجلس الشورى في جلسته أمس (الإثنين) برئاسة الدكتور عبدالله إبراهيم آل الشيخ، على قرارٍ تضمن مطالبة وزارة الموارد البشرية بدراسة منح حوافز وتسهيلات لمنشآت القطاع الخاص الأعلى نسباً في الاستثمار في رأس المال البشري السعودي، والمناطق الأقل نمواً، وفي توطين الوظائف القيادية والتنفيذية، بالتعاون مع الوزارات المعنية بكل قطاع.
وجاء قرار المجلس بعد استماعه لوجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية تلاها عطا السبيتي، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها أثناء المناقشة في جلسة سابقة وصوت المجلس بعد ذلك على ما أوردته اللجنة من توصيات على التقرير، إضافةً إلى توصيات إضافية تقدم بها أعضاء المجلس.
وتضمن قرار المجلس بشأن التقرير السنوي لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إيجاد برامج مكثفة لتوعية المواطنين بالخدمات التي تقدمها وسبل الحصول عليها، وتقييم مدى وصول هذه الخدمات لكافة مناطق المملكة. ودعا المجلس في قراره الوزارة إلى توضيح خطة ومستهدفات صندوق دعم الجمعيات لتمكين ودعم الجمعيات الأهلية وتطوير أعمالها، ودعم برامجها لخدمة الفئات المستفيدة منها في ضوء التوسع المستقبلي المتوقع في هذا القطاع، وأن تقوم الوزارة بتقييم الاحتياج الفعلي لمناطق المملكة من خدمات قطاع التنمية مقارنةً بالخدمات الفعلية التي تقدمها الوزارة.
وطالب المجلس في قراره الوزارة بتقديم خطةٍ محددةٍ من حيث الزمان والعدد بخصوص شغل الوظائف المشغولة بغير السعوديين، وتقديم صورةٍ واضحةٍ عن تكاليف مبادرة التحول إلى الموارد البشرية ومبررات عدم تنفيذها من قبل الخبرات السعودية. كما طالب الوزارة بإجراء دراسة تقويمية لتحديد تأثير نشاط التفتيش على سوق العمل، وتوضيح خطة الوزارة بالأرقام للإسهام في مكافحة البطالة، مع ضرورة قيامها بتقييم فعالية الأداء للقطاع غير الربحي وفق خطة محددة.

خالد بن سلمان: منظومة التشريعات في المملكة تعزيزٌ لدولة المؤسسات والقانون

قال: تأتي استشعاراً من قيادة سيدي خادم الحرمين وسمو ولي العهد لأهمية الحقوق

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 27 جماد ثاني 1442هـ - 09 فبراير 2021م
https://sabq.org/vDpVqJ

قال نائب وزير الدفاع الأمير خالد بن سلمان، إن "إعلان سمو سيدي ولي العهد، تطوير منظومة التشريعات في المملكة هو تعزيزٌ لدولة المؤسسات والقانون في إطار الإصلاحات الشاملة التي جاءت بها رؤية 2030 بما يحفظ حقوق الأفراد ويصون كرامتهم ويحقق مبادئ العدالة ويرسي قيم النزاهة."
وأضاف، عبر حسابه في تويتر، اليوم: منظومة التشريعات الجديدة، حال صدورها، ستعمل على تعزيز تنافسية المملكة عالمياً من خلال مرجعيات مؤسسية إجرائية وموضوعية واضحة ومحدّدة بما لا يتعارض مع الأحكام الشرعية ويراعي التزاماتها بالمواثيق والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها.
وتابع: هذه الخطوات المباركة تأتي استشعاراً من قيادة سيدي خادم الحرمين الشريفين، وسمو سيدي ولي العهد، أهمية الحقوق في إطار حرصهما الدائم على ضمان حقوق المواطنين والمقيمين ورعاية مصالح كل مَن هُم على أرض المملكة العربية السعودية.

التنمية الشاملة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 27 جماد ثاني 1442هـ - 09 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1868839

كلمة الرياض

إعلان سمو ولي العهد عن مشروع تطوير البيئة التشريعية في المملكة بهدف إحداث موجة من الإصلاحات الهيكلية، يأتي من منطلق أن التشريع في الدولة الحديثة يعد وسيلة من وسائل تحقيق الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتكون التشريعات صمام أمان لحفظ الحقوق، في ظل التطور المجتمعي وبالتالي فإن أي قانون قابل للتطور والتعديل بتطور المجتمع والعوامل المؤثرة فيه.
وشكّل عدم وجود بنية تشريعية إلى تباينٍ في الأحكام وعدم وضوح في القواعد الحاكمة للوقائع والممارسات، وطول أمد إجراءات التقاضي الذي لا يستند إلى نصوص نظامية، بجانب عدم وجود إطار قانوني واضح للأفراد وقطاع الأعمال في بناء التزاماتهم، كما أن مدونة الأحكام القضائية المعمول بها لم تفِ باحتياجات المجتمع وتطلعاته.
إن هذا المشروع يتواكب مع الإصلاحات التي تشهدها المملكة ليكون أحد محاورها "الإصلاح المجتمعي" بعد أن حددت رؤية المملكة 2030م، المسار المستقبلي حول الحراك الاقتصادي وما الذي ستكون عليه المملكة وفق مستهدفات الرؤية.
وسيفضي هذا المشروع إلى استحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق وترسخ مبادئ العدالة والشفافية وحماية حقوق الإنسان بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة، ويعزز من تنافسية المملكة وفق مرتكزات إجرائية موضوعية واضحة ومحددة، من خلال عناصر رئيسة تتمثل في؛ نظام للأحوال الشخصية، والمعاملات المدنية والنظام الجزائي للعقوبات التعزيرية ومشروع نظام الإثبات.
وستحقق هذه التشريعات مكتسبات من بينها أنها تمثل موجة جديدة من الإصلاحات ستُسهم في إمكانية التنبؤ بالأحكام، ورفع مستوى النزاهة وكفاءة أداء الأجهزة العدلية، بجانب زيادة موثوقية الإجراءات وآليات الرقابة واستقرار المرجعية النظامية بما يحدّ من الفردية في إصدار الأحكام، فضلاً عن أخذها بأحدث التوجهات القانونية والممارسات القضائية الدولية الحديثة، والتي لن تتعارض مع الأحكام الشرعية، فيما ستراعي التزامات المملكة فيما يخصُّ المواثيق والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها.
حراك دائم يقوده سمو ولي العهد بدعم من خادم الحرمين الشريفين ليصافح المجتمع كل يوم بمنجز جديد.. لننعم بالحاضر مستشرفين مستقبلاً واعداً.

حرية التعبير والحساسية المفتعلة!

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 27 جماد ثاني 1442هـ - 09 فبراير 2021م
https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2057490

منى المالكي

لا يمكن أن تكون هناك حرية مطلقة، دون تنظيمٍ أو توجيه، لأنّ حرية الفرد تنتهي عند المساس بحريات الآخرين، فلا يمكن المساس بحرية الأشخاص كي ترتفع حرية شخصٍ معين، ففي هذا تعدٍ صارخ على مبدأ الحرية، كما أن حرية الجماعة، أجل وأسمى من حرية الفرد، فمن يسعى لتحقيق حريته على حساب غيره من الأفراد، أو على حساب وطنه، تُصبح حريته مسروقةً، فالمجتمع المنفتح، هو الذي يكفل لأفراده جميع أشكال الحرية، علماً أن جميع الشرائع والديانات السماوية، وخصوصاً الدين الإسلامي الحنيف، كفلت حق الحرية للأفراد مع الحرص على عدم المساس بالثوابت والمسلمات والخوض فيها تحت شعار (حرية التعبير!)

فعندما تبلغ بنا الحساسية المفرطة تجاه النقد أن نرفض أي إشارة لسلوك أو موقف فإننا نذهب في اتجاه خطير وهو المطالبة بخفض سقف حرية التعبير -حتى ولو أنا لم نشعر بذلك- ونبدأ في التراجع أمام بقعة الضوء التي بدأت تضيء لنا فالضوء هو البداية الحقيقية للنقد والرافعة التي سترتقي بالمجتمعات تجاه تصويب بعضهم بعضا.

نعيش في هذا العصر ضمن نطاقٍ واسع من الحريات التي لم تكن موجودةً في السابق، وذلك بسبب سعة الاطّلاع والمعرفة بحياة الشعوب الأخرى، كلّ ذلك حصل بسبب انتشار وسائل الاتصال التي ألغت المسافات بين الشعوب وأزالت الحواجز، حتّى أنّها استطاعت إلغاء الخصوصية للجماعة والفرد، فقد أصبح العالم عبارةً عن قريةٍ صغيرةٍ، وهذا أدّى إلى حدوث صراعاتٍ بين الكيانات الاجتماعيّة بسبب الفوارق الطبقيّة والمعرفيّة، هذا كله يجب الوعي به وهذا ما جعلنا نعيش حالة (الصدمة) وإذابة الفوارق السابقة بين (حرية التعبير النقد) و(القدسية) لبعض الكيانات والأشخاص وهي كيانات وهمية لا تلامس ثابتا دينيا أو وطنيا ولكنها الحزبية المقيتة التي كممت الأفواه لفترة من الزمن هذه الحالة تسربت لكل فكرة أو موضوع فأصبح (النقد) أمرا محرما!، فلا يمكن التفوه بكلمة نقد تجاه ما تراه مخالفا لحرية التعبير وظهرت (الحرية) كلمة مرادفة (للرذيلة) ومن هنا بدأت المجتمعات في حالة من الوهن والضعف واللامبالاة وعدم التفاعل مع ما يحدث حولها أو في العالم واكتفت بأن ترى نفسها فقط محور العالم وبأفضليتها فاكتشفت بعد انقشاع الغمة أنها تقبع في نهاية القائمة نتيجة انغلاقها وعدم تفاعلها بالنقد البناء تجاه حياتها وسلوكياتها! حتى حظينا بشخصية تاريخية عظيمة أعادت لنا تشكيل مفاهيم كثيرة وأعلنت أننا لن نضيع أعمارنا في غفوات قادمة!

قال الله سبحانه (وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ) المتأمل في هذه الآية الكريمة يرى أن الله سبحانه وتعالى أعطى الإنسان القدرة على التعبير عن مشاعره وأحاسيسه وعما يدور في داخله وبالتالي هي صفة أصيلة من صفات الإنسان وليست حقًا من حقوقه فقط، فالقدرة عن التعبير هي صفة أصلية في حياتنا وبالتالي هي حق، وهذا يعني أنه يجب أن تكون ممارسة الإنسان للحريات غير متزامنة مع إلحاق الأذى بالناس، وأن لا يتم التأثير على حياة الآخرين بحجة الحرية، كما يدخل في مفهوم ضوابط الحرية عدم الإساءة إلى أفكار الآخرين ومعتقداتهم وأفعالهم المرتبطة بهذه الأفكار، فالتقليل من شأنهم وعدم احترام آرائهم ومحاربة أفكارهم يدخل في باب تضييق الحريات ويتنافى مع التسامح الإنساني.

كاريكاتير

الرياض
www.Alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء
27 جماد ثاني 1442هـ - 09 فبراير 2021م

https://www.alriyadh.com/1868830

المدينة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء
27 جماد ثاني 1442هـ - 09 فبراير 2021م

https://www.al-madina.com/article/718014